

النشرة الاقتصادية الفلسطينية

النشرة 173
شباط 2021

التقارير الرئيسية

التوصل لاتفاق بين الاتحاد العام للغرف التجارية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل لرفع الحد الأدنى للأجور

التراجع الحاد في الاستهلاك الخاص وتعطل حركة التجارة الدولية أدى إلى تراجع ملحوظ في الواردات، وتراجع الصادرات بدرجة أقل، مما أدى إلى انخفاض حجم العجز في الميزان التجاري ليقارب مستواه ما قبل العام 2014

أصدرت ايپوك (iPoke) تقريراً حول التجارة الإلكترونية وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين خلال العام 2020

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 492.1 نقطة في آخر يوم تداول من شهر كانون ثاني 2021، مرتفعاً بنسبة 4.4% مقارنة بالشهر الماضي

صندوق الاستثمار يطلق المرحلة الثانية من برنامج «إسناد»

أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني، صندوق الثروة السيادية الفلسطيني، المرحلة الثانية من برنامج «إسناد» الطارئ للإقراض، والذي يهدف إلى تمكين 1000 منشأة متناهية الصغر وصغيرة من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة، بميزانية إجمالية 10 مليون دولار¹. تهدف المرحلة الثانية لمساعدة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة التي لا تستطيع الوصول للخدمات المصرفية على التعافي من آثار جائحة كوفيد-19. وكان الصندوق قد أطلق المرحلة الأولى من البرنامج في أيار 2020 بميزانية إجمالية 5 مليون دولار لمساعدة هذه المنشآت على الاستمرار في عملها خلال الجائحة.

ويركز برنامج «إسناد» على تمكين الشركات المستهدفة من الوصول إلى السيولة المالية اللازمة للمحافظة على أعمالها والاحتفاظ بموظفيها حتى تتخطى هذه الأزمة وآثارها الاقتصادية². يتكون البرنامج من مكونين أساسيين: الأول هو برنامج إقراض بحجم 15 مليون دولار سينفذ على مرحلتين من خلال مؤسسات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر الشريكة. أما المكون الثاني فيتعلق بتقديم ضمانات قروض إضافية بمبلغ إجمالي قدره 10 ملايين دولار سيتم الإعلان عنها لاحقاً³. يتوقع أن يصل عدد الشركات المستفيدة من البرنامج لقرابة 2500 وأن يساهم في الحفاظ على وخلق أكثر من 5000 فرصة عمل في مختلف محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة⁴.

حتى تاريخ إعداد هذه النشرة، تم منح 185 قرض متناهي الصغر بقيمة إجمالية 2.3 مليون دولار في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج، ساهمت في الحفاظ على 490 وظيفة في مختلف القطاعات الاقتصادية⁵. وللبناء على ما تم إنجازه، أطلق صندوق الاستثمار المرحلة الثانية من برنامج «إسناد» بغرض توسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج⁶. خلافاً لمصادر التمويل التقليدية، يقدم البرنامج أسعاراً فائدة منافسة، وإجراءات سريعة للموافقة على القرض، وشروط ميسرة، وفترة سماح تصل إلى 6 أشهر وفترة سداد تمتد لحوالي 24 شهراً دون رسوم. كما تم رفع سقف القروض من 25 ألف دولار إلى 100 ألف دولار في المرحلة الثانية، مما مكن الكثير من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحفاظ على مستويات الإنتاج، وأيضاً توسيع أعمالها وأنشطتها⁷. ويهدف صندوق الاستثمار بهذه الخطوة إلى مساعدة الشركات على الانتقال من مرحلة «الصمود» إلى مرحلة التعافي⁸.

تشكل المنشآت الاقتصادية التي توظف أقل من عشرة مستخدمين 96% من إجمالي المنشآت في فلسطين (140,934 منشأة)، وتتشغل ما مجموعه 270,043 مستخدماً (32.8% من مجموع العاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2017 و76.6% من العاملين في المنشآت الاقتصادية)⁹. وفقاً لمسح أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مؤخراً، أفادت 93% من المنشآت الاقتصادية في فلسطين بتراجع مبيعاتها جراء الوباء وفرض الإجراءات الوقائية، قارب حوالي 50% مقارنة بمعدل السنوات السابقة¹⁰. نتيجة لذلك واجهت 89% من المنشآت تراجعاً في سيولتها النقدية، فيما لم تتمكن 37% من دفع رواتب مستخدميها عند استحقاقها، ولجئت 36% منها للاقتراض من العائلة والأصدقاء، واضطرت 14% منها لتسريح موظفيها. كذلك، أفاد نحو 59% من المنشآت أنها غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية حتى ما قبل الوباء¹¹.

رفع الحد الأدنى للأجور

أعلن وزير العمل د. نصري أبو جيش في 23 كانون الثاني 2021 عن التوصل لاتفاق بين الاتحاد العام للغرف التجارية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ووزارة العمل لرفع الحد الأدنى

1 <https://www.aliqtisadi.ps/article/79514/>

2 <http://www.pif.ps/2020/05/03/>

3 <http://www.pif.ps/2020/05/03/>

4 استناداً إلى معدلات الإقراض والمستفيدين من برنامج الصندوق الحالي.

5 <http://www.pif.ps/2021/01/17> <https://bit.ly/3qmEoPv>

6 <http://www.pif.ps/2021/01/17>

7 <http://www.pif.ps/wp-content/uploads/2020/05/Esnad-Brochure-Final.pdf>

8 <https://www.aliqtisadi.ps/article/76330/>

9 تم حساب النسب المئوية بناء على بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 ومسح القوى العاملة 2017: <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2535.pdf>

10 <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2367.pdf>

11 http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_14-11-2020-covid-est.pdf

11 المرجع السابق.

للأجور من 1450 شيكل شهريا (440 دولار) الى 1950 شيكل شهريا (590 دولار).¹² وتتضمن الاتفاقية أيضا أحكاما لضمان إضافة غلاء المعيشة سنويا بشكل تلقائي للحد الأدنى للأجور إذا دخل القانون حيز التنفيذ مطلع العام المقبل كما هو مخطط.

وقال أبو جيش أن هذا القرار جاء بعد دراسات أجرتها وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية، والقطاع الخاص حول الأجور الفلسطينية قبل تفشي وباء كوفيد-19، مضيفا أن الأطراف الثلاثة قد اتفقوا مبدئيا على رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1950 شيكل، برغم أن مطالب الاتحادات العمالية كانت أكثر من ذلك بكثير.¹³

نظرا لتأثيرات الجائحة على الأوضاع الاقتصادية والحالة الهشة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، قررت وزارة العمل تعليق تنفيذ القانون حتى مطلع العام 2022.¹⁴ وحذر وزير العمل من عدم الالتزام بتطبيق القرار، منوها إلى أن أرباب العمل من كلا القطاعين، العام والخاص، سيعرضون أنفسهم للمساءلة القانونية وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد من يخالف القانون، بدءا من العام المقبل.¹⁵

يهدف رفع الحد الأدنى للأجور لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية، وتأمين الاحتياجات الأساسية للعمال وعائلاتهم وتحسين الظروف المعيشية بشكل عام في فلسطين. إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع مستويات غلاء المعيشة في فلسطين، ذلك أن الأجور لا تزال تحت خط الفقر والبالغ 2470 شيكل شهريا (740 دولار).¹⁶

تم إقرار الحد الأدنى للأجور للمرة الأولى في العام 2012 بناء على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (11) في جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.¹⁷ وقت صدور القرار، تم اعتماد مبلغ 1450 شيكل شهريا كحد أدنى للأجور، أو 8.5 شيكل/ساعة عمل. خلال 2019، بلغ معدل الالتزام بتنفيذ الحد الأدنى للأجور 89%، وفقا لما جاء على لسان وزير العمل.¹⁸ إلا أن مسح القوى العاملة للربع الرابع 2020 يبين أن 24% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا زالوا يتلقون أقل من الحد الأدنى للأجور (أي أقل من 1450 شيكل)؛ 6% في الضفة الغربية و79% في قطاع غزة،¹⁹ وهو ما يؤكد أن على السلطة الفلسطينية العمل بلا تواني لضمان تطبيق القرار الجديد المتعلق بالحد الأدنى، خاصة وأنه أعلى بكثير من الحد الأدنى السابق، وهو أمر لطالما أكدت على أهميته دراسات معهد «ماس» وغيره من مراكز البحث.²⁰

التجارة الدولية

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم. وفي فلسطين، أدى التراجع الحاد في الاستهلاك الخاص وتعطل حركة التجارة الدولية إلى تراجع ملحوظ في الواردات، وتراجع الصادرات الفلسطينية بدرجة أقل، مما أدى إلى انخفاض حجم العجز في الميزان التجاري (صافي الواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) ليقترب مستواه ما قبل العام 2014. ففي العام 2020، تراجع عجز الميزان التجاري الفلسطيني بقرابة 780 مليار دولار، نتيجة انخفاض الواردات بنسبة 13.1% (754.4 مليون) وارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 2.4% (25.4 مليون). كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض عجز الميزان التجاري من 29.7% إلى 28.1%.

يعد هذا الانكماش في عجز الميزان التجاري الفلسطيني نتيجة طبيعية للمناخ السائد وحالة الركود أو صدمات النمو السلبية، خاصة بالنظر لضعف القدرة الإنتاجية المحلية نسبياً ومحدودية الانفتاح التجاري. والعكس صحيح، حيث عادة ما تتسم الفترات التي تشهد نموا ملحوظا بارتفاع مستوى العجز. برغم عدم توفر إحصاءات رسمية مفصلة حتى الآن، هذا

الانكماش مرتبط على الأغلب بتراجع واردات الوقود والمركبات والآلات ومواد البناء وغيرها من السلع الاختيارية غير الأساسية. بغض النظر عن ذلك، يمكن اعتبار التحسن في الميزان التجاري الفلسطيني فرصة للبناء على القدرة التصديرية لفلسطين. وقد شهد كانون الثاني 2021 العديد من التطورات الإيجابية على صعيد القدرة التصديرية للصناعات الفلسطينية.

الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة

في 27 كانون الثاني 2021، أكد رئيس اتحاد السيارات المستوردة جلال ربايعه على الأنباء المتداولة حول قرار وزارة المالية رفع الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة بنسبة 6%، والذي سيطبق على جميع السيارات المستوردة، سواء الجديدة أو المستعملة، خلال العام 2021. وقد أوضحت وزارة المالية أن القرار نتج عن انخفاض قيمة صرف الدولار محليا وعالميا، مما أدى لرفع قيمة السيارات المستوردة.

وذكر ربايعه أن الحكومة الفلسطينية لم تقدم أي دعم لمساعدة قطاع استيراد السيارات خلال الجائحة، بالرغم من الخسائر الضخمة التي تكبدها القطاع. مشيرا إلى أنه من القطاعات الأكثر إدرازا للدخل للخبزينة العامة، وأضاف أنه يعتقد أن القطاع مستهدف نظرا لأنه من القطاعات غير المنظمة.²¹

إعفاءات جمركية لصادرات التمور الفلسطينية

في 29 كانون الثاني 2021، دعا وزير الاقتصاد الوطني، خالد العسيلي، مصدرى التمور في فلسطين للاستفادة من قرار البرلمان التركي الذي يقضي برفع كوتا صادرات التمور الفلسطينية إلى السوق التركية المعفاة من الجمارك، متوقعا بأن رفع الكوتا من ألف طن إلى 3 آلاف طن سنويا سينعكس إيجابيا على قطاع التمور والاقتصاد الوطني.

تنتج فلسطين حوالي 12,000 طن من التمور سنويا، 6000 منها للاستهلاك المحلي، بينما يصدر الباقي إلى عدد من البلدان. وتستحوذ التمور على الحصة الأكبر من الصادرات الزراعية الفلسطينية، خاصة مع وجود 350 ألف شجرة نخيل في غور الأردن.²²

شهادة التصدير الدولية

في 28 كانون الثاني، أعلن مركز التجارة الفلسطيني (بال ترید) ووزارة الاقتصاد الوطني منح ثماني شركات وطنية شهادات الأيزو، والجلوبال جاب (GLOBAL G.A.P)، وشهادة الإنتاج الزراعي العضوي.²³ وجاء ذلك في إطار مشروع يموله الاتحاد الأوروبي لخلق بيئة أعمال مواتية للاقتصاد الأخضر في فلسطين.

ساهم مشروع بال ترید بتقديم الدعم الفني لهذه الشركات وبناء قدراتها في مجال الإنتاج الأخضر، وذلك من خلال تطوير نظم الإنتاج الخضراء، ومساعدة الشركات في تقديم الطلبات للشهادات الدولية المذكورة، ونشر الوعي حول مفهوم الاقتصاد الأخضر في المجتمع الفلسطيني. تضمن المشروع كذلك تطوير إطار سياساتي للصادرات الخضراء بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية. وأشار العسيلي إلى أن هذه الشهادات تدعم القدرة التنافسية للشركات في الأسواق العالمية، وبالتالي تبيع الصادرات الوطنية ودعم الإنتاج المحلي.

صادرات غزة من النسيج والملابس

صرح اتحاد صناعة الملابس والنسيج في قطاع غزة أن حجم صادرات القطاع من النسيج قد ارتفعت لأكثر من الثلث خلال العام 2020 إذ وصلت حوالي 15 مليون دولار، مقارنة بحوالي 9 ملايين دولار في العام 2019. ورجح تيسير الأستاذ، رئيس الاتحاد، أن الزيادة في الصادرات تعود لتوجه المصانع إلى إنتاج أقمشة الوجه والملابس الواقية.

في عام 2020، كان هناك 226 مصنع يعمل في قطاع إنتاج المنسوجات في غزة ويوظف 5500 عامل، مقارنة بـ 203 مصنع يوظف 5000 عامل في العام السابق. وأفاد رئيس الاتحاد أن إجمالي عدد الشركات المصدرة

www.aliqtisadi.ps/article/79642/ 12

www.maannnews.net/news/2030655.html 13

www.aliqtisadi.ps/article/79642/ 14

المرجع السابق. 15

www.al-ayyam.ps/ 16

www.al-ayyam.ps/ 17

www.maannnews.net/news/2030655.html 18

www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_15-2-2021-LF-en.pdf 19

www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/ 20
wcms_624855.pdf. http://www.mas.ps/download.php?id=66288y418440Y66288

www.alhadath.ps/article/135642/ 21

www.alhadath.ps/article/135726/ 22

www.alquds.com/articles/1611840496877824600/ 23

للملابس قد وصل 100 شركة في العام 2020، 75 منها تستهدف أسواق الضفة الغربية.²⁴

الواقع الرقمي، التجارة الإلكترونية والاتصالات

في 11 كانون الثاني 2021، أصدرت ايوبك (iPoke)، وهي شركة فلسطينية متخصصة في دراسة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الجمهور الفلسطيني، تقريراً حول التجارة الإلكترونية وأدوات وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين خلال العام 2020. يناقش التقرير كيف أدت جائحة كوفيد-19 لارتفاع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم، وفي فلسطين بشكل خاص. حيث يفيد التقرير أن 43% من الفلسطينيين الذين شملهم الاستطلاع يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض التجارة الإلكترونية.²⁵

وتظهر الأرقام ارتفاع مستمر في حركة التجارة الإلكترونية في فلسطين، حيث كان هناك أكثر من 1000 صفحة تجارية فاعلة على مختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي في العام 2019. ويتراوح معدل الطلبات التي تتلقاها هذه الصفحات ما بين 20 ألف-40 ألف طلبية، وتتفق قرابة 5000 الى 10,000 دولار على التسويق الرقمي.

القيود المفروضة على البنية التحتية للإنترنت

تطوير قطاع التجارة الإلكترونية في فلسطين مقيد بالعراقيل والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، مثل عدم وصول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني لخدمات الجيل الرابع والخامس 4G و5G أو عدم القدرة على تحسين وتوسيع البنية التحتية المتقدمة للإنترنت، بالأخص في المناطق المسماة «ج». وقد أدى هذا الوضع لوجود شبكة اتصالات مجزأة ومبعثرة في فلسطين، فالضفة الغربية تستخدم الجيل الثالث 3G، أما غزة فلا تزال تعتمد على الجيل الثاني 2G. ونطاق الطيف في الشبكة قديم ولا يدعم استخدام الجيل الرابع والخامس 4G أو 5G أسوة بمعظم دول العالم. أصبح الإنترنت السريع عبر الهاتف المحمول وسرعة الوصول للبيانات من ركائز الاقتصاد الرقمي، وخاصة للرياديين والشركات الناشئة. يضاف إلى ذلك، تسوق شركات الاتصالات الإسرائيلية التي تغطي شبكاتها جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، خدمات الجيل الرابع والخامس للفلسطينيين بأسعار مخفضة، مما يهدد مشغلي شبكات الهاتف النقال والإنترنت الفلسطينية. وفق تقرير أصدره البنك الدولي في العام 2016، تتراوح خسائر الشركات الفلسطينية من الإيرادات المفقودة بسبب الشركات الإسرائيلية المنافسة غير المرخصة ما بين 436 مليون دولار والمليار دولار.²⁷

في 28 كانون الثاني الماضي، حذرت السلطة الوطنية الفلسطينية من أن هيمنة إسرائيل على الوصول لشبكة الجيل الرابع والخامس تحول دون إحراز تقدم فلسطيني على صعيد الاقتصاد الرقمي. جاء ذلك في رسالة وجهتها السلطة الفلسطينية للمجتمع الدولي والجهات المانحة العاملة في فلسطين، محذرة من العواقب السلبية للسيطرة الإسرائيلية، خاصة وأن الجائحة تدفع المزيد من الفلسطينيين تجاه الحياة الرقمية دون توفر بنية تحتية للنطاق العريض فعالة وكافية. وتدعو الرسالة الشركاء الدوليين للتحرك والمساعدة في تطوير الاقتصاد الرقمي في فلسطين والضغط على إسرائيل لرفع القيود عن طيف الاتصالات المحظور فلسطينياً.

في محاولة من السلطة الفلسطينية للحصول على فرصة متكافئة مع الجانب الإسرائيلي في عالم التجارة الإلكترونية، تواصلت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية مع عدد من منصات التجارة الإلكترونية الضخمة، مثل «علي إكسبرس» (Ali Express)، لتطالب بمعاملة المستهلكين الفلسطينيين أسوة بالمستهلكين الإسرائيليين. ذلك أن «علي إكسبرس» (Ali Express) تقوم بفرض رسوم شحن إضافية عند اختيار فلسطين كوجهة للطرء، كغيرها من منصات التجارة الإلكترونية الأخرى. كما بدأت الوزارة بالتواصل مع منصات التجارة

الإلكترونية بشأن الموافقة على الرموز البريدية الفلسطينية الجديدة، والتي من المتوقع أن تسهل عمليات الشحن ودفع الرسوم.²⁸

القيود المفروضة على خدمات البريد الفلسطيني

أعلنت السلطة الفلسطينية في 7 شباط البدء باستخدام رموز بريدية فلسطينية لتسهيل عملية تسليم واستلام الطرود من وإلى الضفة الغربية، بعد أن تم ترميز أكثر من نصف مليون مبنى برمز بريدي.²⁹ كما ذكرت أنها ستبدأ بهذه الخطوة قريباً في قطاع غزة.³⁰

وكانت السلطة الفلسطينية قد طلبت سابقاً من الاتحاد العالمي للبريد (UPU) إعلام الدول الأعضاء فيه بالرموز البريدية الفلسطينية الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ قريباً.³¹ وفي تصريح له حول الموضوع، ذكر وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، اسحق سدر، أنه سيتم إيقاف أي طرود بريدية لا تحمل الرمز البريدي الفلسطيني اعتباراً من نيسان القادم.³² كما دعا المواطنين والشركات والبنوك وجميع المؤسسات لتصويب عناوينهم واستخدام الرمز البريدي الفلسطيني المخصص لكل منطقة في فلسطين.

بحسب ما ذكرت السلطة الفلسطينية، سيساعد مشروع الترميز البريدي في إنشاء نظام عنوان فلسطيني سيسهل من عمل البريد الفلسطيني (المحروم إلى حد كبير من التواصل مع العالم) ويعتبر عنصراً أساسياً من عناصر البنية التحتية التي ستمكن القطاعين العام والخاص من تقديم الخدمات اعتماداً على الموقع الجغرافي. وقد وافقت إسرائيل على منح بعض الاستقلالية لخدمات البريد الدولي الفلسطيني. وتعد هذه خطوة كبيرة على صعيد سيطرة الفلسطينيين على تجارتهم الخارجية وتتماشى مع سياسة السلطة الفلسطينية المعتمدة للانفكاك التدريجي من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

في الوقت الحالي، يجب أن يمر البريد الدولي إلى/من فلسطين عبر الأردن أو إسرائيل. في الحالتين، إسرائيل هي المسؤولة عن تخليص الطرود وتسيطر على دخول/خروج البضائع والجمارك. وغالباً ما يتم احتجاز شحنات في الأردن أو إسرائيل، حيث يوجد قرابة ستة أطنان من الطرود المحتجزة في الأردن منذ العام 2018. في عام 2020، وصل عدد الانتهاكات للمواد البريدية التي قامت بها السلطات الإسرائيلية لأكثر من 7000، وتتمثل إما بقيام السلطات الإسرائيلية بفتح طرود أو حجزها أو استدعاء أصحابها للتحقيق.

وبرغم وجود اتفاق فلسطيني-إسرائيلي في العام 2008 يمنح الفلسطينيين الاستقلالية لإدارة الخدمات البريدية الفلسطينية، ويتيح التبادل المباشر للبريد عبر الأردن، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ أبداً.³³ وأدى تعثر تطبيقه لتراكم أعداد ضخمة من المواد البريدية العالقة في الأردن في العام 2010. كما عاد الطرفان لتجديد الاتفاق الموقع بينهما في العام 2016 لمنح الفلسطينيين حقوقهم على صعيد البريد وتنظيم النقل المباشر للبريد من جميع أنحاء العالم إلى فلسطين عن طريق الأردن وإسرائيل، بعد فحصه أمنياً من إسرائيل.³⁴ ومرة أخرى لم ينفذ الاتفاق. وفي العام 2018، تلقى مكتب البريد الفلسطيني 10 آلاف طن من المواد البريدية العالقة في الأردن بعد مرور ثماني سنوات في انتظار الموافقة الإسرائيلية.

بورصة فلسطين في كانون ثاني 2021

أغلق مؤشر القدس عند مستوى 492.1 نقطة في آخر يوم تداول من شهر كانون ثاني 2021، مرتفعاً بنسبة 4.4% مقارنة بالشهر الماضي.³⁵ وقد تم تداول 14.3 مليون سهم بقيمة إجمالية 28.7 مليون دولار خلال الشهر، وهو ما شكل ارتفاعاً بنسبة 30% و3.9% في حجم وقيمة الأسهم المتداولة مقارنة بالشهر السابق.

www.palestineconomy.ps/ar/Article/17739/ 28

https://bit.ly/2NxHfXm 29

https://en.royanews.tv/news/25357/2021-02-08 30

31 اتحاد البريد العالمي هو إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي ترسي القواعد العامة من أجل حرية نقل البريد بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء وتتمتع ببعض الامتيازات الخاصة بتنظيم وتحسين عملية تسليم البريد حول العالم.

www.aliqtisadi.ps/article/79752/ 32

https://bit.ly/3ajhKLR 33

https://bit.ly/37xXnzh 34

web.pex.ps 35

www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=14663e41y342244929Y14663e41 24

http://ipoke.co/SocialMediaOnPalestine2020.pdf 25

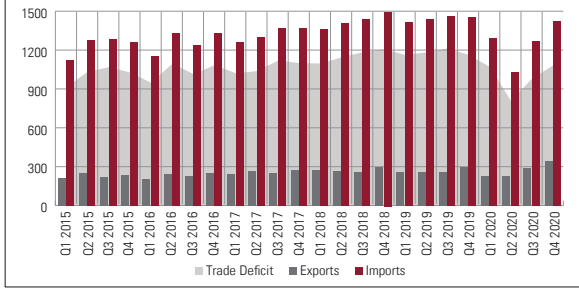
https://7amleh.org/wp-content/uploads/2020/02/Ecommerce.pdf 26

https://prn.to/2ZkPnNf 27

الأداء الاقتصادي الفلسطيني

التجارة

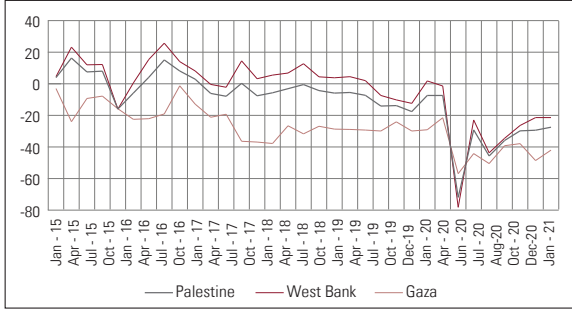
الصادرات، الواردات والعجز التجاري في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2020



الواردات (الربع الرابع 2020): 1,423.6 مليون دولار الصادرات (الربع الرابع 2020): 344.5 مليون دولار العجز التجاري (الربع الرابع 2020): 1,079.1 مليون دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مؤشر دورة الأعمال

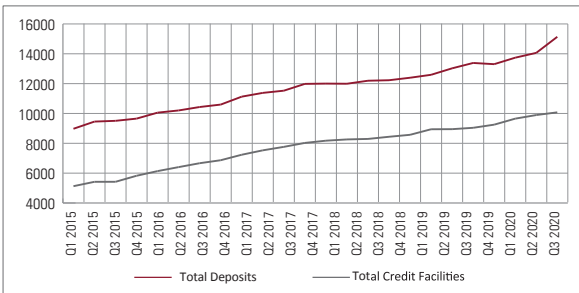
مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال، كانون الثاني 2015 – كانون الثاني 2021



فلسطين (كانون الثاني 2021): -27.5 الضفة الغربية (كانون الثاني 2021): -21.4 غزة (كانون الثاني 2021): -42 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

القطاع المصرفي

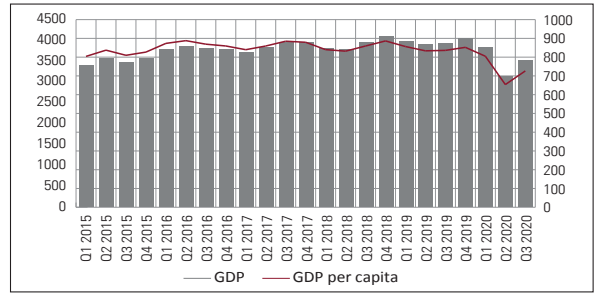
التسهيلات والودائع في فلسطين (000' دولار)، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2020



مجموع التسهيلات الائتمانية (الربع الرابع 2020): 10,075 مليون دولار مجموع الودائع (الربع الرابع 2020): 15,137.4 مليون دولار المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

النمو

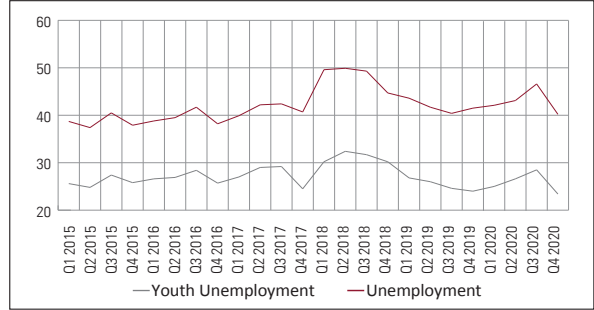
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار) وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة (بالدولار) في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الثالث 2020



الناتج الإجمالي المحلي (الربع الثالث 2020): 3506.2 مليون دولار الناتج الإجمالي المحلي/نسمة (الربع الثالث 2020): 726.5 دولار المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

البطالة

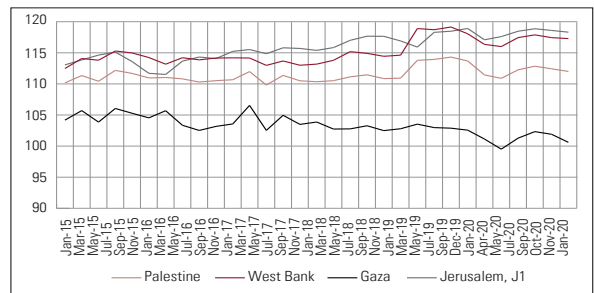
البطالة وبطالة الشباب في فلسطين، الربع الأول 2015 – الربع الرابع 2020



معدل البطالة (الربع الرابع 2020): 23.4% معدل بطالة الشباب (الربع الرابع 2020): 40.2% المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك (سنة الأساس = 2010)، كانون الثاني 2015 – كانون الثاني 2021



فلسطين (كانون الثاني 2021): 112 الضفة الغربية (كانون الثاني 2021): 117.3 غزة (كانون الثاني 2021): 100.6 المصدر: سلطة النقد الفلسطينية



The Portland Trust

النشرة الاقتصادية الفلسطينية يعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) وتحررها بورتلاند ترست. يمكنكم إرسال تعليقاتكم أو اقتراحاتكم أو شكاويكم إلى feedback@portlandtrust.org